جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية و المصرفية

# دور التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي

**الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل وهو جزء من**

**متطلبات نيل شهادة البكألوريوس في العلوم المالية والمصرفية**

**بحث تقدم به الطالبات**

**حوراء كامل حسون** **ديان ردان زغير**

**بإشراف الدكتور**

**جواد كاظم البكري**

1444 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّىٰ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَىٰ﴾

صدق الله العظيم

(سورة طه –اية 53)

# الاهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

أُهدي إليكم بحثي

**قائمة المحتويات**

**المقدمة.....6**

**منهجية البحث.....7**

**الدرسات السابقة.....8-10**

**المبحث الأول(التدقيق الداخلي).....11-16**

**المبحث الثاني(الاحتيال المالي).....17-20**

**المبحث الثالث(اجراءت التدقيق الداخلي في الحد من الفاسد).....21-28**

**المبحث الرابع (الاطار العملي).....29-36**

**الاستنتاجات .....37**

**المصادر.....38-40**

**قائمة الجداول**

**الجدول (1)**العدد والنسبة المئوية لعينة استبيان المدروسة وفق الجنس.....21

**الجدول (2)** العدد والنسبة المئوية لعينة استبيان المدروسة وفق العمر .....21

**الجدول (3)** العدد والنسبة المئوية لعينة استبيان المدروسة وفق مكان العمل.....21

**الجدول (4)** العدد والنسبة المئوية لعينة استبيان المدروسة وفق سنوات الخبرة في مجال التدقيق.....21

**الجدول (5)** العدد والنسبة المئوية لعينة استبيان المدروسةالؤهل العلمي.....21

**الجدول (6)** العدد والنسبة المئوية لعينة استبيان المدروسة وفق التخصص.....22

**الجدول(7)** التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجابات عن أسئلة فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف.....23

**جدول (8)** التكرارات والوسط الحسابي واالنحراف المعياري لإلجابات عن أسئلة اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد االداري والمالي في المصارف.....24

**الجدول(9)** عامل االرتباط ومعامل االنحدار الخطي بين المحورين وفق استمارة الاستبيان.....25

**الجدول (10)** معامل الثبات والصدق للمحورين المدروسة في استمارة الاستبيان.....26

المقدمة :

ظهرت الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب واقتصر مفهوم التدقيق الداخلي في البداية شأنه شأن التدقيق بشكل عام على التدقيق المالية والمحاسبية الهادفة إلى تصيد الأخطاء وقد ازدادت الحاجة إليها وتطورت وزادت فعاليتها بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال بشكل عام ومجالات المحاسبة والتدقيق بشكل خاص تطور التدقيق الداخلي ليصبح أوسع نطاقا وأكثر شمولا إذ أصبح يشمل جميع مجالات عمل الشركة المالية والتشغيلية وذلك بسبب كبر أحجام الشركات وتوسعها الجغرافي وزيادة التعقيد في العمليات ولامركزية الإدارة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة وازدادت الحاجة إليها بسبب اعتماد المدقق الخارجي على العينات الإحصائية وحدوث تركيز كبير على ظاهرة التحايل المالي والغش والتلاعب. وكذلك ساهم في تطور التدقيق الداخلي الفضائح المالية التي هزت عددا من كبريات الشركات في الغرب مثل انرون في الولايات المتحدة الأمريكية وشركة بارمالات الايطالية وغيرها من الشركات. كما ساهم في ذلك التطور حدوث تركيز كبير على ظاهرة الغش والاحتيال والتلاعب في الشركات سواء من أفراد داخل الشركة أو مخاطر الاحتيال الخارجي بسبب ثغرات رقابية حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن أكثر من 60% من الشركات الأمريكية تعرضت للاحتيال في عام 1999 .ولهذا تعد وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المنظمات اليوم نظرة للتوسع الكبير في حجم الأعمال، والتطورات الكبيرة التي تحدث في المجالات المالية والإدارية، وزيادة حدة المنافسة بين المنظمات وبالتالي عدم قدرة وتفرغ الإدارة للقيام بالوظائف الرقابية والتدقيقية المنوط بها إذ إن الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي ظهرت بهدف اكتشاف الأخطاء وهو نفس الهدف الأساسي لمنهج سيجما ستة Six Sigma، إذ بين كل من أن الهدف الأساسي لمنهج سيجما ستة Six Sigma يتمثل في تفعيل دور الرقابة على كافة مجالات المنظمة لتتمكن من مواجهة الاحتياجات المتغيرة للعملاء، والسوق والتكنولوجيا من أجل منفعة الموظفين والعملاء والمساهمين ومصلحتهم.

## منهجية البحث ودراسات سابقة

**مشكلة البحث** : تتمثل مشكلة البحث بان ضعف اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف التي تشوبها حالات الفساد الإداري والمالي يؤدي الى عد إمكانية اكتشاف تلك الحالات او تشخيصها لمواجهتها او الح منها قدر الإمكان

**أهمية البحث** : تاتي أهمية البحث من أهمية التدقيق الداخلي كاحد اهم أدوات الرقابة الداخلية وفي ظل هذه المرحلة وزيادة حالات الفساد المالي والإداري وتنوعها لابد من وجود اهتمام من الإدارة العليا بإجراءات التدقيق الداخلي

والمعتمدة في المصارف وبيان مدى فاعليتها في مساعدة المدقق بالكشف عن هذه الحالات والحد منها.

**أهداف البحث** : يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- بيان مفهوم التدقيق الداخلي واهدافه.

- بيان مفهوم الفساد الاداري والمالي وانواعه.

- بيان اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف.

- تقديم مقترحات وتوصيات تساعد المدقق الداخلي في الكشف عن الفساد الاداري والمالي في المصارف العراقية ومن ثم الحد منها .

**فرضية البحث:** يقوم البحث على الفرضية الاتية ان وجود تدقيق داخلي فاعل وكفوء في المصارف العراقية يساعد على الحد من الفساد الاداري والمالي. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضتين الاتيتين :-

الفرضية الصفرية : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبين اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي.

الفرضية البديلة : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبين اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الاداري والمالي.

**منهج البحث** : أعتمد البحث المنهج الوصفي في تناول مشكلات البحث وإثبات فرضياته في الجانب النظري لتحقيق أهداف البحث، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي منه.

**المجتمع والعينة** : المدققون الداخليون العاملين في عينه من المصارف العراقية وهي (مصرف الرافدين / الحي العربي مصرف الشرق الاوسط / مصرف الرافدين الادارة العامة المصرف العقاري / بغداد / مصرف العراقي الاسلامي مصرف اسيا العراق الاسلامي .

مصطلحات البحث : الاحتيال , التدقيق الداخلي , الفساد الإداري.

**الدراسات السابقة:**

1 –دراسة (Huang and Thiruvadi, 2010) بعنوان: خصائص لجنة التدقيق والاحتيال

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ( عدد الاجتماعات وعدد أعضاء اللجنة وتوافر الخبرة (المحاسبية والاحتيال. وقد جرت الدراسة على عينة مؤلفة من 218 شركة حيث تم الحصول على خصائص لجان عينة الدراسة من خلال البيانات التي توفرها لجنة الأوراق المالية

الأمريكية وقد توصلت النتائج إلى ما يأتي:

1. لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق والحد من وقوع الاحتيال.

2. لا توجد علاقة بين عدد أعضاء لجنة التدقيق والحد من وقوع الاحتيال. 3. توجد علاقة بين توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق والحد من وقوع الاحتيال.

2–دراسة (حمادة (2010) بعنوان: دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة إلى تعرف النشاطات التي تقوم بها لجان التدقيق وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق هذا الهدف أعدَّت استبانة وزعت على عدد من المدققين الخارجيين وأعضاء لجنة التدقيق في الشركات المساهمة في سورية، وقد تضمنت الاستبانة النشاطات التي يمكن أن تمارسها لجان التدقيق عند تنفيذها لمهامها وتسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات .

ولخصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجان التدقيق عند تنفيذها لمهامها وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة من وجهة نظر عينتي الدراسة.

3- دراسة (He and others, 2009 بعنوان: رقابة المجلس وفعالية لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية مراجعة وتجميع الأدلة التجريبية

هدفت الدراسة إلى تجميع نتائج الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين جودة التقارير المالية والجهات المخولة بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وتلخيصها. وقد ركزت الدراسة على مكونين اثنين هما خصائص المجلس ولجنة التدقيق. وقد أشارت النتائج إلى أن استقلال مجلس الإدارة يعزز من جودة التقارير المالية، كما أن توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق تدعم بشكل فعال إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية.

4-دراسة (Persons, 2009) بعنوان: خصائص لجنة التدقيق والإفصاح الطوعي المبكر عن المتطلبات الأخلاقية في الشركات المصنفة بإعدادها تقارير مالية احتيالية وتلك غير

المصنفة

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق والإفصاح الطوعي المبكر عن المتطلبات الأخلاقية، وقد تضمنت عينة الدراسة الشركات التي صنفت من قبل لجنة الأوراق المالية الأمريكية بأنها تقوم بإعداد تقارير مالية احتيالية وذلك قبل أن تصبح قواعد الأخلاقيات التي تضمنها قانون سيربانس أوكسلي نافذة، وتلك الشركات المماثلة لها من حيث الخصائص ولم تصنف كسابقاتها.

وقد توصلت الدراسة إلى مايأتي:

1. كانت مستويات الإفصاح الطوعي عن المتطلبات الأخلاقية أقل مقارنة بمستويات الإفصاح

الإلزامي الحالي.

2. بينت نتائج التحليل أن الشركات التي كانت تفصح اختيارياً بوقت مبكر عن المتطلبات الأخلاقية كان لديها لجان تدقيق تتمتع باستقلالية أكبر وعدد أعضاء واجتماعات سنوية أكثر.

5- دراسة (دحدوح (2008) بعنوان دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات (دراسة ميدانية)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور لجنة التدقيق وتحليله في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات والنشاطات التي تمارسها لتحقيق ذلك الهدف، وقد اعتمدت هذه الدراسة على استبانة وزعت على عينة من الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، وعينة أخرى من مدققي الحسابات الخارجيين على

هذه الشركات، وقد تضمنت الاستبانة النشاطات التي يمكن أن تمارسها لجنة التدقيق وتسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجنة التدقيق تؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها من وجهة نظر عينتي الدراسة.

6- دراسة (Lin and others, 2006) بعنوان : أثر أداء لجنة التدقيق على جودة الأرباح

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين خصائص لجان التدقيق الحجم، والاستقلال، والخبرة المالية والمهام التي تقوم بها، وملكية الأسهم وإدارة الأرباح. وقد استخدم التحليل الإحصائي للحصول على النتائج من خلال استخدام نموذج الانحدار متعدد المتغيرات. وقد دلت النتائج على وجود ارتباط سلبي بين حجم لجان التدقيق وإدارة الأرباح. في حين أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق الأربع الباقية وإدارة الأرباح.

7- دراسة (Abbott and others, 2006) بعنوان: خصائص لجنة التدقيق والتضليل المالي: دراسة لمدى فعالية بعض توصيات لجنة بلو ريبون

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر بعض خصائص لجنة التدقيق التي حددتها لجنة بلو ريبون بشأن تحسين فعالية لجان التدقيق للشركات لمواجهة احتمالات وقوع التضليل المالي. تضمنت عينة الدراسة 41 شركة أصدرت تقارير مالية احتيالية و 88 شركة أعادت تبويب نتائجها السنوية (دون وجود ادعاءات بوقوع الاحتيال) في المدة بين 1991-1999، مع وجود تشابه بين خصائص كلا نوعي الشركات عينة الدراسة.

وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين استقلال لجنة التدقيق وهل كانت تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل؟ وإعداد تقارير مالية احتيالية. وأيضاً وجود علاقة إيجابية بين توافر الخبرات المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق وإعداد تقارير مالية احتيالية.

## المبحث الأول

## الاطار النظري للتدقيق الداخلي

أهداف التدقيق الداخلي :

وحدد (القبطان، 2006) أهداف التدقيق الداخلي بالآتي:

1. فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.

2. التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تسجيلها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.

3. مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا.

4. التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.

5. تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.

6. إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.

7. التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة.

8. تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات الأعضاء الإدارة.

في حين حددها (السوافيري، وآخرون، 2002: 46) كما يلي:

1. هدف الحماية، إن دور المدقق الداخلي في ذلك يتمثل في القيام بأعمال الفحص والمطابقةبين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من سياسة الشركة، الإجراءات المحاسبية نظام الضبط الداخلي، سجلات المنشأة، قيم المنشأة، أنشطة التشغيل.

2. هدف البناء، ويعني هذا الهدف اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية إلى التحقق من

مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات و الخطط الموضوعة؛ والتحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.

وأضاف (بكري، 2005: 119) هدفين آخرين لهدفي الحماية والبناء وهما:

1. هدف الشراكة، من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني بينه وبين العاملين في المنظمة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تذليل العقبات التي قد تنشأ الأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين.

2. هدف خلق قيمة مضافة، وهو قدرة التدقيق الداخلية على إضافة القيمة للمنشأة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المنشأة .وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين، الأول، ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلية نشاط مضيفا للقيمة، إذ إن الفشل في الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية. الثاني، هو النظر لوظيفة التدقيق الداخلية في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة.

**لجنة التدقيق :**

1- تعريف لجنة التدقيق

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجنة التدقيق بأنها الأداة التي يتم من خلالها كبح جماحفلجنة المراجعة هي لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالخبرة والكفاءة المحاسبية والمالية، على أن تهتم بفحص إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعتها والتأكد من فعاليتها، وكذلك فحص السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد التقارير المالية، وفحص أعمال المراجعة الداخلية وتقويمها وتقويم أعمال المراجع الخارجي واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه

ودعم استقلاليته.

**ضوابط تشكيل لجنة التدقيق**

نصت المادة (12) في الفقرة (أ) من القرار (31) على ما يأتي:

1. أن تتكون اللجنة من ثلاثة من أعضائه غير التنفيذيين على الأقل، وأن يكونوا جميعاً أعضاء مستقلين، وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تطرأ على تشكيل اللجنة

يصدر مجلس الإدارة قرارا بتشكيل لجنة تدقيق وفق الضوابط الآتية:

وأسباب ذلك.

2. أن تتوافر لدى أحد أعضاء اللجنة على الأقل الخبرة المالية والمحاسبية.

3. أن تعقد اللجنة أربعة اجتماعات على الأقل في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

4. أن يعتمد مجلس الإدارة نظام عمل اللجنة الذي يُعدُّ من قبلها بشكل واضح يحدد فيه أهدافها وشروط تعيين أعضائها وصلاحياتهم وواجباتهم ومسؤولياتهم ومواعيد اجتماعاتهم ومكافآتهم.

5. أن تجتمع اللجنة مع مدقق حسابات الشركة مرة واحدة على الأقل في السنة.

وفي عام 2002 أصدرت ورقة مبادئ حوكمة الشركات التي تبين كيفية قيام مجلس الإدارة بعملية الإشراف من خلال لجنة التدقيق، وقد تضمنت هذه الورقة عدة نقاط نذكر منها:

أعمال المراجعة الداخلية وتقويمها وتقويم أعمال المراجع الخارجي واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه

ودعم استقلاليته.

ينبغي أن تشكل كل شركة مساهمة لجنة تدقيق من الأعضاء المستقلين

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة إلى خمسة أعضاء.

ينبغي أن يتوافر لدى أعضاء لجنة التدقيق حد أدنى من المعرفة العامة بالأمور المالية، كما يجب توافر الخبرة في المحاسبة أو الإدارة المالية لدى أحد أعضاء لجنة التدقيق على الأقل.

ويعتقد (Shawer) أن زيادة عدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق يؤدي إلى انخفاض احتمالية وقوع الاحتيال في التقارير المالية، كما أن توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق يساعد على اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية.

**مهام لجنة التدقيق :**

نصت المادة (12) في الفقرة (ج) من القرار (31) على ما يأتي:

تتولى لجنة التدقيق القيام بالمهام الآتية:

1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر في استقلاليته ومدى تأثير أي أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة في هذه الاستقلالية.

2 .بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته، ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة

3. مراجعة مراسلات الشركة مع مدققي الحسابات، وتقييم ما يرد فيها بإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

4. متابعة مدى تقيد الشركة بأنظمة الهيئة وتعليماتها وبقانون سوق الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

5. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها، مع التركيز على ما يأتي:

- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.

6. دراسة خطة عمل مدقق الحسابات، والتأكد من أن الشركة توفر له التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

7 دراسة إجراءات التدقيق الداخلي وتقييمها والاطلاع على تقييم مدقق الحسابات لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير المدقق الداخلي، ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق المذكور.

8. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

9. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام

العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

10. أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

تتضمن مهام لجنة التدقيق مايأتي :

- الإشراف على إعداد التقارير المالية وفحصها.

- دعم وظيفة التدقيق الخارجي.

- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.

- دعم وظيفة التدقيق الداخلي.

تشمل مسؤوليات لجنة التدقيق القيام بنشاطات أساسية مثل:

1. تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال والحد منها، بما في ذلك التدابير التي تنفذها الإدارة والمصممة للمساعدة في اكتشاف الاحتيال والحد منه.

2 . الإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية، والبحث عن احتمالات تجاوزات الإدارة أو الاستخدام غير المناسب لتلك الرقابة.

3 . مقارنة معقولية النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة، وإجراء تحليلات ربعية للاحتياطيات الرئيسة.

4 . تقييم عمليات الإدارة وإجراءاتها وتوثيقها للتقديرات المهمة كلها المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية.

5 . تقييم مدخل الإدارة وتوثيقها فيما يتعلق بمعالجة قيود اليومية التي أدخلت بشكل يدوي وعملية إقفال دورة التقارير المالية.

6 . وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي.

7 .تقديم رؤى أخرى والتوجيه بشأن تنفيذ أو تعزيز تدابير للحد من الاحتيال.

ينبغي على أعضاء لجنة التدقيق أن يكونوا على دراية بعدة نقاط تتعلق بالشركة مثل:

1 .نموذج العمل والصناعة.

2 .مخاطر الأعمال وبيئة الرقابة الداخلية.

3. السياسات والإجراءات الموضوعة لاكتشاف الاحتيال والأفعال غير القانونية.

4. الممارسات المحاسبية.

5. المعاملات المعقدة والعقود المهمة.

6 . عملية إعداد التقارير المالية.

## المبحث الثاني

## الاحتيال المالي

**مفهوم الاحتيال:**

تعريف الاحتيال:

عرف المعيار الدولي (240) الاحتيال بأنه: فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية.

كما عرفت جمعية فاحصي الغش المعتمدين الاحتيال بأنه أية أفعال غير قانونية تتسم بالخداع والإخفاء، أو انتهاك للثقة. ولا تعتمد هذه الأفعال على التهديد باستخدام الإكراه والإجبار. ويرتكب الاحتيال من قبل الأفراد والمنظمات للحصول على الأموال أو الممتلكات أو الخدمات؛ لتجنب دفع أو فقدان الخدمات، أو لتأمين منفعة شخصية أو تجارية.

كما عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين الاحتيال بأنه فعل مقصود ينتج عنه تحريف جوهري في القوائم المالية.

يتضح لنا من التعاريف السابقة أن الاحتيال فعل متعمد تقوم به الإدارة أو الموظفون بغية الحصول على منافع لا تحق لهم.

**أسباب الاحتيال وخصائصه**

أسباب الاحتيال كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال 13:

1. إظهار وضع الشركة بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.

2. زيادة نسبة حصة السهم من الأرباح.

3. الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.

4. تحقيق أهداف الشركة وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

5. الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناءً على الأداء المالي للشركة.

6.إظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل أو التهرب منها.

7. اختلاس أصول المنشأة.

8. قيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها.

9.وقوع الإدارة تحت ضغوط من مصادر داخلية أو خارجية.

10. تجنب عواقب إخفاق الإدارة في تحقيق أهدافها المالية.

**ويتسم الاحتيال بعدة خصائص أهمها :**

1 .الدوافع والضغوط والفرص.

2 . إمكانية إخفاء الاحتيال.

3 . إمكانية الاحتيال من خلال التواطؤ.

4 .إمكانية تحويل الخطأ إلى احتيال.

**أنواع الاحتيال المالي**

**1**- سرقة الهوية

تتضمن سرقة الهوية استخدام المعلومات الشخصية لشخص آخر للحصول على أمواله أو إجراء معاملات مالية أو استخدام بطاقات الائتمان الخاصة به وتتضمن المعلومات التي قد يستخدمها المحتال الذي يرتكب عملية سرقة الهوية ما يلي:

- رقم الحساب المصرفي
- معلومات بطاقة الائتمان

ويحصل المحتال على هذه المعلومات من خلال تحليل قواعد البيانات ، والذي يتضمن استخدام المعلومات الاولية لرسم الأنماط أو الحصول على البيانات الخاصة للبطاقة. ثم يستخدم اللص هذه المعلومات لارتكاب بعض الأعمال أو الجرائم غير القانونية مثل سرقة بطاقة الائتمان.

2- الاحتيال العقاري

يشمل الاحتيال العقاري تحريف مستندات الرهن العقاري وذلك للاحتيال على مالكي المنازل وللأسف من يرتكبون الاحتيال العقاري يكونون من المتخصصين فيه حيث يمكنهم استخدام سمعتهم ومعرفتهم بتلك الأمور

وتشمل بعض أنواع الاحتيال العقاري:

- تزوير الأصول
- خدعة تعديل الرهن
- خدعة فك حبس الرهن

يجب أن تتعلم كيفية التعرف على الطرق الشائعة لعمليات الاحتيال على الرهن العقاري. وذلك وفقًا للمجلس الوطني لمنع الجريمة ، التي تتلخص في الاتي:

- طلبات الدفع المسبق
- عملية بطيئة لشراء منزلك
- الأسئلة التي لم يتم الرد عليها أو الإجابة عليها بشكل غير كامل
- طلبات التوقف عن سداد أقساط الرهن العقاري
- طلبات عدم الاتصال بخدمة الرهن العقاري الخاص بك
- طلبات لتسديد مدفوعات لشخص ليس ضمن جهة تقديم الخدمة لك
- وعود بتعديل القرض

- عدم نقل ملكية الرهن
- طلبات التوقيع على الأوراق دون قراءتها أو فهمها

ووفقًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي ، تحتاج دائما إلى حماية نفسك قبل الموافقة على اي صفقة تقوم بها. يجب أيضًا أن تتجنب عقد صفقة مع شخص يتصل بك دون أن تطلب منه ذلك او ان يكون غير معروف لك، يجب عليك دائمًا التحقق ممن هم هؤلاء الأشخاص الذين تتعامل معهم.

حاول أن تطلب النصيحة من مختص ولا توقع على أوراق لا تفهمها مهمابدت لك الصفقة جيدة جدًا ومغرية، فربما تكون تلك الصفقات غير حقيقية ومزيفة.

3- الاحتيال من خلال وسائل التسويق الشامل

ويتضمن ذلك النوع الرسائل والمكالمات ورسائل البريد الإلكتروني التي تتعلق باليانصيب أو المكافآت النقدية أو الجوائز وما الى ذلك، فغالبًا ما تكون هذه الجوائز مزورة ، ويعرضها المحتالين عليك مقابل رسوم أو تبرعات وليست مجانية.

وعمليات الاحتيال تلك تتم عن طريق طلب ارسال الأموال له مقدمًا وفي الغالب، قد ينتهي الأمر بسرقة معلوماتك الشخصية أو المالية.

4- الاحتيال على بطاقات الائتمان والخصم

تتضمن عمليات الاحتيال على بطاقة الائتمان والخصم وصول شخص ما إلى معلومات بطاقتك أو التمكن من سرقة بطاقتك نفسها وإجراء عمليات شراء من خلالها فقد يقوم باجراء عمليات سحب أو شراء غير قانونية أو ارتكاب بعض الأعمال غير القانونية الأخرى من خلالها ايضا.

لذلك يجب عليك دائمًا التحقق من كشوف حسابك المصرفي وتتبع المعاملات التي لم تقم بها اول بأول حتى إذا رأيت انها رسومًا بسيطة فقد يعني ذلك أن المحتال يختبر بطاقتك. وقد تحدث عمليات الاحتيال في بطاقات الائتمان والخصم عندما لا تتعرف على المؤسسة أو الشخص الذي تم تحويل الأموال إليه أوإنك لم تقم من الأساس بتلك العملية.

وقد تحدث ايضا عملية الاحتيال على بطاقات الائتمان والخصم من خلال المكالمات الهاتفية التي تطلب منك معلومات بطاقتك.

## المبحث الثالث

## اجراءت التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الادراي والمالي في المصارف

مفهوم التدقيق الداخلي

عرف معهد المدققين الداخلي (IIA) التدقيق الداخلي بانه نشاط مستقل لتوفير تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز أهدافها ، من خلال منهجية منتظمة ، لتقييم وتطوير فعالية ادارة المخاطر وضبط ادارة وترشيد العمليات " ( Arens, .816 :2012 et al ) وعرفه الذنيبات، 30:2010 ) بانه وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد او مجموعة افراد من داخل الوحدة الاقتصادية من اجل خدمة الادارة والتأكد من ان الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفوء وفاعل ولتحقيق جميع اهدافها كما حددتها الادارة ، وذلك باستخدام طريقة مخططة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم فيها كما عرف التدقيق الداخلي بانه عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من شخص مستقل ومحايد لأي وحدة اقتصادية بغض النظر عن هدفها وشكلها القانوني وحجمها ، لتقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والاحداث وتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات ومقياس معين ، وايصال النتائج الى المستفيدين ( نظمي والعزب 12:2012 ) .

معايير التدقيق الداخلي نتيجة لأهمية التدقيق الداخلي فقد اصدر معهد المدققين الداخليين معايير عامة للتدقيق الداخلي تمثل اطارا او منهجا للعمل وهذه المعايير هي كما يأتي:( جمعة، 365:2000)

1- معيار الاستقلالية وبنبغي ان يكون المدقق مستقلا عن الانشطة التي يدققها.

2- معيار المهارة أي ان ينجز المدقق الداخلي عمله بمهارة وعناية مهنية كافية .

3- معيار نطاق العمل أي ان يشمل عمله كافة انشطة الوحدة ويشمل على دراسة وتقويم الرقابة الداخلية

4 - معيار اداء عمل التدقيق ويعني ان المدقق الداخلي يقوم بتخطيط عملية التدقيق واختبار المعلومات وتقويمها وتقديم تقرير

عن نتائج عمله.

**أهداف التدقيق الداخلي**

لقد حدد معهد المدققين الداخلين اهداف التدقيق الداخلي بالاتي (IIA 2004:7)

1-بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يتعين ان يكون عليها التدقيق الداخلي .

2 - وضع اطارا عاما لأداء التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها انشطة التدقيق الداخلي الى أوسع مدى ممكن وضع اسس لقياس وتقييم أداء المدققين الداخلين

3- لتأسيسات لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع ادخال تحسينات عليها . ويرى( سعداني ، 2008 (6)

ان اهداف التدقيق الداخلي تتمثل بالاتي :-

. الفعالية التي يتم فيها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من اقسام الوحدة الاقتصادية .

. تقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر والرقابة وعمليات الرقابة .

. تقديم الحلول الممكنة والتوصيات للمشاكل التي تواجهها الوحدة وزيادة قيمتها وتحسين عملياتها.

.كفاءة الطرائق التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والموقف المالي

.التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها ، وابداء الراي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق اعلى فاعلية ادارية .

**انواع التدقيق الداخلي :**

هناك عدة انواع من التدقيق الداخلي وهي (المطيري، 24 : 2012)

1- التدقيق الداخلي -المالي يتضمن الفحص المنتظم للعمليات المالية والسجلات المحاسبية والقوائم المالية المتعلقة بها، وينقسم هذا النوع من التدقيق إلى قسمين هما (المدلل، 2007 : 56)

التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف : وهو أحد أنواع الرقابة الذاتية ويتم ذلك من خلال تكليف موظف بتدقيق عمل موظف اخر لكي يتم التحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات ثم الموافقة على التنفيذ

1-التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف : يقوم هذا التدقيق على اختيار عينات يتم فحصها من خلال قسم التدقيق الداخلي او ديوان الرقابة المالية، وذلك لكي يتم التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والانظمة المعمول بها

2- التدقيق الداخلي التشغيلي -: يهدف هذا النوع من التدقيق الداخلي الى فحص وتقييم اعمال الوحدة ككل لتأكد كفاءة وفاعلية استخدام الموارد المتاحة وفق خطة معدة مسبقا ومتفق عليها مع الجهات العليا في الوحدة الاقتصادية.

3- التدقيق الداخلي لأغراض خاصة :- وهو الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعاته تكلفة الادارة العليا للقيام بها، ويتفق من حيث الاسلوب او النطاق مع النوعين السابقين، ولكنه يختلف من ناحية التوقيت اذ انه غالبا يكون فجائيا وغير مدرج من ضمن خطة التدقيق الداخلي ، ويشمل هذا النوع عمليات التفتيش الفجائية التي تهدف لاكتشاف الغش والفساد وإجراء التحقيقات اللازمة بهذا الموضوع.

4- التدقيق الداخلي في المصارف ان وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء. فضلا عن أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة واضافة قيمة للمصرف، كما يعمل على تقييم وتحسين إدارة المخاطر، وتحقيقا لهذا الدور ينبغي على المدقق الداخلي الالتزام بالمعايير الدولية، كما ينبغي أن يكون على دراية كافية بطبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في المصرف بهدف تحديد عوامل المخاطر، وتزويد الإدارة المسؤولة بنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتجنب أو تقليل المخاطر. وترى(حمني، 2006 : 113 (114) ان أهداف التدقيق الداخلي على مستوى المصرف يمكن تقسيمها إلى محورين هما : الأمان ، وتحسين التقييم وذلك كما يأتي.

- الأمان : لضمان العمل بالإجراءات والتنظيمات ، التي تضمن أمن المعاملات ، والموجودات والأشخاص وتحقيق الأهداف المحددة. اذ تشمل المعاملات هنا كل العمليات المعالجة في مختلف أقسام المصرف، والتي يتم تقسيمها إلى عدة وظائف، بعضها مرتبط بالإنتاج المصرفي وبعضها يضم

أنشطة الصيانة والإدارة وما يميز الإنتاج المصرفي كونه يطبق إلزاميا اللامركزية، مما يتطلب درجة عالية من تطور أجهزة الرقابة الداخلية. أما فيما يتعلق بالموجودات، فهي تضم مباني المصرف، أدواته و تضم أيضا وسائل الدفع، وكلها تتطلب حماية إدارية ومادية وأما الأشخاص (موظفي المصرف)، فحمايتهم تكون ضد الاعتداءات الخارجية والضغوطات. ويمكن أن يمتد الأمان إلى الأهداف المرجوة، اذ يهتم المدقق بمدى اتجاه الأنشطة إلى موافقة أو مخالفة الأهداف ، بمعنى تقييم مستوى تطابق أجهزة العمل مع الأهداف المعلنة.

- تحسين التقييم : تؤدي قوة الاقتراح إلى تحسين الكفاءات، فمهما بلغت درجة تطور الأنظمة في المصرف، فإن إمكانيات التحسين تبقى دائما واردة.

5- أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية الاتية (يغدود وصبايحي، 2007 :6-7) 1 الأسس الإدارية : تعد الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث

• وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف اذ يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها . تقسيم العمل اذ يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم ، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطائه قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

• تطبيق الإدارة بالاستثناء اذ يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الإداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وايجاد حلول عملية له، فضلا عن مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

1- الأسس المالية والمحاسبية : ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف، وأهمها:

• توفير الأمان: – و يعني ضمان حقوق زبائن المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.

. مراقبة السيولة :- و تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع زبائنه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات زبائنه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لان غياب التوازن يقود إلى المخاطرة .

4- أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية الاتية (يغدود وصبايحي، 2007 :6-7)

الأسس الإدارية : تعد الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث

• وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف اذ يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها . تقسيم العمل اذ يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم ، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطائه قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

• تطبيق الإدارة بالاستثناء اذ يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الإداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وايجاد حلول عملية له، فضلا عن مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

1- الأسس المالية والمحاسبية : ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف، وأهمها:

• توفير الأمان – و يعني ضمان حقوق زبائن المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه. . مراقبة السيولة :- و تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع زبائنه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات زبائنه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لان غياب التوازن يقود إلى المخاطرة .

2- مفهوم الفساد

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته . فالفساد موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى ، فهو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح ومكاسب خاصة ، ووفقا لتعريف الامم المتحدة هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص الثمري) و الفتلي ، 15:2001) . اما البنك الدولي والذي يمثل اعلى هيئة مصرفية في العالم فقد عرف الفساد بانه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية (خميسي وحكيمة ، 2012 :2) . كما وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بانه اساءة استخدام السلطة العامة او الوظيفة العامة لأغراض خاصة /http://www.transparency.org يمكن القول ان الفساد عبارة عن سلوك معين يتخذ صفة غير رسمية ويتمثل بالتجاوزات المالية ومخالفة القواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل في كافة القطاعات.

1- انواع الفساد

يأخذ الفساد الاشكال الاتية ( الضمور، 2014 : 48):-

1. الإسراف ونهب المال العام يتم هذا الشكل من خلال هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري.

2 تهريب الأموال : يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من بعض المسؤولين الكبار ، وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.

3. تبييض الأموال يرتبط هذا النوع من الفساد بما ورد أعلاه ، اذ إن المسؤول عندما يستولي على المال العام يحاول إدخالها إلى المجرى المالي الاقتصادي بهدف اعطائها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة ، وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق المصارف.

4. مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص

آخرين متمثلين بأقربائهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة (البكوع ،واخرون .(26-25: 2009.)

5. إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب المرونة

بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات

التعاقدية بين الإدارة والمالكين (اللوزي، 2013 (88))

6. اختلاس موجودات يقصد به عملية التصرف بالموجودات المملوكة للوحدة الاقتصادية بطرائق مخافة للأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للوحدة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه (عبود، 2008 :48)

7. الغش: يعرف على أنه تقديم معلومات مظللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها ويكون الغش اما التلاعب بالبيانات والقوائم المالية ، أو التلاعب بالموجودات .. يمكن القول بأن الغش هو المعنى الواسع للجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها بشكل متعمد لتحقيق أغراض ومصالح شخصية على حساب الآخرين ( برغل 2015 : 86).

**اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف**

بالرغم من عدم مسؤولية التدقيق الداخلي عن منع حدوث الفساد، فقد يكون للتدقيق الداخلي تأثير مهم في الحد من حدوث الفساد. وبإمكان المدققين المساهمة بفعالية في منع حدوث الفساد عن طريق القيام بالإجراءات الاتية :

1- التخطيط لعملية التدقيق والأخذ بعين الاعتبار العوامل المحتملة التي من الممكن ان تشكل فرصة لارتكاب الاحتيال والفساد. واهم هذه العوامل : ( دليل الاسوساي الرقابي، 2003 ) العوامل المتعلقة بطبيعة الوحدة الاقتصادية (العوامل التنظيمية ) الثقافة الداخلية – القضايا السلوكية – المحفزات – السياسات الداخلية الاعتبارات الجغرافية – آليات الحوكمة.

-2- إجراء تقييم للمخاطر وعوامل التعرض للفساد في المصرف. –

3- تحديد المؤشرات التي تدل على إمكانية وجود الفساد وآلية التعامل معها، والظروف التي قد يشير تواجدها إلى ازدياد مخاطر وقوع عمليات الفساد وجمع أدلة التدقيق لإثباتها. ومن هذه المؤشرات التي تدل على وجود الفساد الاداري والمالي : البيانات الخاطئة ، إخفاء، الأدلة ، إعاقة التدقيق ، نمط السلوك أو السلوك المتكرر، تغيير الوثائق ، التزوير

5- التحضير للإبلاغ عن الفساد بعد جمع الأدلة لإثبات الفساد الاداري والمالي .

5 – مناقشة نتائج التدقيق الداخلي حول احتمالية وجود الفساد الاداري والمالي مع ادارة المصرف.

6- خيارات المدقق الداخلي في الإبلاغ عن احتمالية وجود حالة الفساد الاداري والمالي. اما بإبلاغ ادارة في حال كان الفساد صادر عن موظف في المصرف، او ابلاغ الجهات المختصة مثل ( هيئة مكافحة الفساد او ديوان الرقابة او المجلس التشريعي) في حال صدر الفساد من ادارة المصرف دليل سياسات واجراءات التدقيق الداخلي، 2013 ).

## المبحث الرابع

## الجانب العملي (عرض وتحليل النتائج) اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في عينة من المصارف العراقية

يتكون مجتمع الدراسة من عددا من المدققين الداخلين العاملين في المصارف العراقية ، وقد تم اختيار عينة عشوائية من المدققين الداخليين وقد بلغ عدد هؤلاء (100) مدققا . في عينه من المصارف العراقية التي تمثل مجتمع الدراسة وهذه

المصارف كالاتي مصرف الرافدين / الحي العربي

مصرف الشرق الاوسط مصرف الرافدين الادارة العامة مصرف العراقي الاسلامي 1- الجنس

المصرف العقاري / بغداد

مصرف اسيا العراق الاسلامي وذلك بهدف معرفة فاعلية اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الاداري والمالي .

وصف العينة

**الجدول 1:**

**العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق الجنس**

| الجنس | العدد | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| ذكر | 45 | 45 |
| انثى | 55 | 55 |
| المجموع | 100 | %100 |

**2-العمر**

**الجدول 2:**

**العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق العمر**

| العمر (سنة) | العدد | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| اقل من 35 سنة | 23 | 23 |
| 35-45 سنة | 26 | 26 |
| 46-50 سنة | 26 | 26 |
| 55 سنة فأكثر | 25 | 25 |
| المجموع | 100 | %100 |

**3-مكان العمل**

**الجدول 3:**

**العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق مكان العمل**

| مكان العمل | العدد | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| مصرف حكومي | 40 | 40 |
| مصرف اهلي | 60 | 60 |
| المجموع | 100 | %100 |

**4- عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق**

**الجدول 4:**

**العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق**

| عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق | العدد | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| اقل من 10 سنوات | 35 | 35 |
| من 10-15 سنة | 20 | 20 |
| من 16-20 سنة | 30 | 30 |
| 20 سنة فما فوق | 15 | 15 |
| المجموع | 100 | %100 |

**5-المؤهل العلمي**

**الجدول 5:**

**العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| دكتوراه أو ما يعادلها | 1 | 1 |
| ماجستير أو ما يعادلها | 5 | 5 |
| بكالوريوس | 74 | 74 |
| اخرى | 20 | 20 |
| المجموع | 100 | %100 |

**6-التخصص**

**الجدول 6:**
**العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق التخصص**

| التخصص | العدد | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| محاسبة | 25 | 25 |
| ادارة | 27 | 27 |
| مالية ومصرفية | 28 | 28 |
| اخرى تذكر | 20 | 20 |
| المجموع | 100 | %100 |

يلاحظ من الجداول أعلاه والنسب المئوية لها ان معظم الذين تم استبيان آرائهم من المعنيين بموضوع البحث بصورة مباشرة، ومؤهلين من الناحية العلمية والعملية لفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بشكل علمي وموضوعي. 2 عرض وتحليل النتائج

اولا : فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وتقاس بالأسئلة من (1–10) والجدول (7) يوضح قيم التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه الأسئلة .

**جدول (7)**

**التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات عن أسئلة فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف**

| ت | الأسئلة | بدرجة كبيرة جدا | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة قليلة | بدرجة قليلة جدا | المعنوية | المعدل ± SD | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -1 | يتوفر لدى المصرف مدققين داخليين لديهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من اداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية. | 20 | 60 | 5 | 5 | 10 | ** | 25.00 2.78± | 5 |
| -2 | ان المدقق الداخلي في المصرف متحرر من اية مسؤوليات تنفيذية واية قيود يمكن ان تؤثر على موضوعيتة | 15 | 50 | 20 | 10 | 5 | ** | 24.00 2.52± | 8 |
| -3 | يرتبط التدقيق الداخلي بأعلى مستوى اداري في المصرف | 25 | 65 | 5 | 5 | 0 | ** | 3.64±27.33 | 1 |
| -4 | يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين. | 15 | 55 | 15 | 0 | 15 | ** | 23.67 2.36± | 9 |
| -5 | يوجد لدى التدقيق الداخلي وعي كامل لدورة في اكتشاف الغش والفساد في المصرف | 20 | 50 | 15 | 5 | 10 | ** | 24.33 2.50± | 7 |
| -6 | يلتزم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند دراسة وتقييم الرقابة الداخلية او عند اداء عمله . | 25 | 45 | 15 | 5 | 10 | ** | 24.67 3.04± | 6 |
| -7 | يقدم المدقق الداخلي في المصرف تقارير دورية ومنتظمة الى الادارة حول انشطة المصرف المختلفة | 20 | 60 | 10 | 0 | 10 | ** | 25.33 3.58± | 4 |
| -8 | تستجيب الادارة وبشكل مناسب وسريع للتوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي حول الرقابة الداخلية او اي مقترحات متعلقة بأنشطة المصرف. | 37 | 45 | 10 | 2 | 6 | ** | 27.00 2.98± | 2 |
| -9 | تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري. | 25 | 50 | 20 | 0 | 5 | ** | 26.00 2.80± | 3 |
| -10 | يتم تنمية قدرات المدقق الداخلي من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراته وقدراته. | 30 | 35 | 15 | 10 | 0 | ** | 23.67 1.84± | 9 |
| | قيمة T-test | -- | -- | -- | -- | -- | -- | * 2.52 | -- |

* (P≤0.05) ، دلالة معنوية. ** (P≤0.01).

الجدول (7) أعلاه يعكس اجابات فقرات المحور الثاني للاستبانه والمتعلقة بفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبعد ملاحظة الاجوبة يظهر ان السؤال الثالث يرتبط التدقيق الداخلي بأعلى مستوى اداري في المصرف" حصل على اعلى اجابة بلغت (65) من مجموع حجم العينة البالغ (100) وبدرجة كبيرة والتي وزنها (4) وكانت باعلى متوسط

حسابي البالغ (27.33) وبانحراف معياري بلغ ( 3.64 وبذلك حصل على المرتبة الأولى للإجابات. اما السؤال (10) " يتم تنمية قدرات المدقق الداخلي من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراته وقدراته "فقد حصل على اقل اجابه بلغت (35) من مجموع الاجابات البالغة (100) بمتوسط قيمته (23.67 ) وبانحراف معياري (1.84 ، وقد كانت قيمة اختبار T-Test بمقدار (2.53) وبعد مقارنة App-value مع ( 1 ) و (5%) نلاحظ الاجابة معنوية اي اكبر من (1%) واقل من (5) وبذلك تعد الاجابات لهذا المحور مقبولة . 6

ثانيا: اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف

وتقاس بالأسئلة من (1-12) والجدول (8) يوضح قيم التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه الاسئلة :-

**جدول (8)**

**التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات عن أسئلة اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف**

| ت | الأسئلة | بدرجة كبيرة جدا | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة قليلة | بدرجة قليلة جدا | المعنوية | المعدل ± SD | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -1 | يقوم المدقق الداخلي بتحديد الظروف التي قد يشير تواجدها إلى ازدياد مخاطر وقوع عمليات الفساد الاداري والمالي في المصرف | 37 | 53 | 10 | 0 | 0 | ** | 28.46 3.9± | 1 |
| -2 | يتولى نشاط التدقيق الداخلي بوضع نظم الإجراءات إدارة المخاطر مراقبة وتقييم فعاليتها في المصرف | 30 | 30 | 25 | 10 | 5 | ** | 24.67 2.69± | 9 |
| -3 | يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من العمليات المصرفية الخاصة بالتحويلات المالية بين المصارف المختلفة داخل الدولة أو خارجها والتي توفر التشتيت والتمويه عن اقتفاء الآثار غير المشروعة للأموال. | 35 | 55 | 6 | 2 | 2 | ** | 27.93 3.70± | 2 |
| -4 | يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية والتقرير عن ذلك إلى الإدارة العليا للمصرف | 29 | 61 | 8 | 1 | 1 | ** | 27.73 3.53± | 2 |
| **-5** | يتحقق المدقق الداخلي من الزيادة الكبيرة في حجم الودائع النقدية للأفراد والشركات ودون سبب واضح وخلال فترة زمنية قصيرة . | 25 | 45 | 15 | 5 | 10 | ** | 24.67 1.86± | 9 |
| **-6** | يتأكد المدقق الداخلي من وجود آليات لتسوية الشكاوي أو الخلافات التي تنشا بين المصرف وأصحاب العمل . | 25 | 50 | 10 | 5 | 10 | ** | 25.00 2.79± | 8 |
| **-7** | يتأكد التدقيق الداخلي من توافر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشراقية التنظيمية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بطريقة موضوعيّة | 30 | 45 | 15 | 5 | 5 | ** | 26.00 3.04± | 6 |
| **-8** | يقوم التدقيق الداخلي بتحديد المؤشرات التي تدل على إمكانية وجود عمليات فساد داري ومالي وآلية التعامل معها. | 25 | 50 | 15 | 0 | 10 | ** | 25.33 2.63± | 7 |
| **-9** | يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من فعالية أداء إدارة المصرف و المساءلة التنظيمية فيها. | 15 | 55 | 15 | 5 | 10 | ** | ±24.00 3.19 | 11 |
| **-10** | يقوم المدقق الداخلي بفحص وإعداد تقرير عن أي نشاط من أنشطة المصرف أو أي مستوى إداري فيه | 25 | 50 | 20 | 0 | 10 | ** | 26.33 2.94± | 5 |
| **-11** | مناقشة نتائج التدقيق الداخلي حول احتمالية وجود الفساد الاداري والمالي مع الإدارة وابلاغ الجهات المختصة في حال وجود الفساد الاداري والمالي في المصرف . | 25 | 40 | 20 | 5 | 10 | ** | 24.33 2.57± | 10 |
| **-12** | يعمل المدقق الداخلي على تقديم التوصيات والمقترحات التي تساعد على تحسين الممارسات الإدارية والمحاسبية في المصرف | 35 | 45 | 15 | 0 | 5 | ** | 27.00 3.42± | 4 |
| | قيمة T-test | -- | -- | -- | -- | -- | -- | * 2.08 | -- |

* (P≤0.05) ، دلالة معنوية. ** (P≤0.01).

نلاحظ من الجدول (8) اعلاه ان السؤال الأول يقوم المدقق الداخلي بتحديد الظروف التي قد يشير تواجدها إلى ازدياد مخاطر وقوع عمليات الفساد الاداري والمالي في المصرف " احتل الرتبة (1) من مجموع الاسئلة لهذا المحور والبالغة (12) سؤال وكانت قيمة متوسطة الحسابي (28.46 ) وبانحراف معياري مقداره ( 39 ) وكانت اعلى اجابة فيه بدرجة كبيرة قد بلغت (53) من مجموع حجم العينة .(100). اما السؤال (9) "يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من فعالية أداء إدارة المصرف والمساءلة التنظيمية فيها. فقد "احتل الرتبة الاخيرة بمتوسط مقداره ( 24.00 ) وبانحراف معياري مقداره ) (319) وكانت قيمة اختبار Test

بمقدار(2.08) معنوية ، و بعد مقارنة 1) Apple) و (5) نلاحظ الاجابة معنوية اي اكبر من (1) واقل من (5%) ( اي ان الاجابات المحور الثاني كانت تقييمات ايجابية

ثانيا : تحليل علاقة التأثير فاعلية اجراءات التدقيق الداخلي والحد من الفساد الاداري في المصارف

**الجدول 9:**

**معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي بين المحورين وفق استمارة الاستبيان**

| المحاور | | معامل الارتباط – r | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|
| معامل الارتباط –r | فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف<br>اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف | 0.74 | ** |
| معامل الانحدار الخطي (b) | المحور الثاني على المحور الاول | 0.188 | * |
| معادلة التوقع | Y^= 24.6 +0.188 X | | |
| * (P≤0.05) ، دلالة معنوية. ** (P≤0.01) ، دلالة عالية المعنوية. | | | |

المصدر : من اعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات الحاسوب باستخدام البرنامج الاحصائي SAS -2012

من الجدول (9) اعلاه نلاحظ ان معامل الارتباط r بلغ ( 74 ) ومستوى المعنوية (معنوية بدرجة عالية) وان قيمة b لمعادلة الانحدار بلغت قيمتها (0.188 ) وهو معنوي فقط . وبذلك يمكن ان نستخدم معادلة الانحدار للتنبوء المستقبلي عن طريق تطبيق معادلة الانحدار التقديرية بالشكل الاتي :-

$$Y= 24.6 + 0.188 X$$

اي ان زيادة وحدة واحدة في x تقابلها زيادة في قيمة ŷ مقدارها كما ياتي :

0.188+ 24.6 24.788

**الجدول 10:**

**معامل الثبات والصدق للمحورين المدروسة في استمارة الاستبيان**

| ت | المحاور | الثبات والصدق |
|---|---|---|
| 1 | فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف | 0.78 |
| 2 | اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف | 0.73 |
| --- | الاجمالي | 0.78 |

المصدر : من اعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات الحاسوب باستخدام البرنامج الاحصائي SAS -2012

من الجدول(10) اعلاه نلاحظ ان محور ( فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف ) بلغت نسبة (78% )، كما ان محور (اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي ) بلغت (73% ) . وبذلك توجد علاقة معنوية بين فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبين اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي . وهذا يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تأثير بين فاعلية التدقيق الداخلي وبين اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي" وقد تم استعمل البرنامج الإحصائي SAS Statistical Analysis System (2012) في تحليل البيانات لدراسة العلاقات المطلوبة وفق اهداف الدراسة للعوامل المستقلة والفقرات ضمن المحاور التي شملها الاستبيان ، وقورنت الفروق المعنوية بين المتوسطات باختبار اقل فرق معنوي ) Least Significant Difference–LSD) واختباري T (تم) حسابها من تقسيم الجزء على الكل 150 والضرب في (100) .وتم حساب الوزن لكل فقرة وفق مجموع ضرب الاعداد لكل جواب في درجة الجواب التي تم تحديدها وفق الاهمية

(بدرجة كبيرة جدا =5 ، بدرجة كبيرة =4 ، بدرجة متوسطة =3 ، بدرجة قليلة=2 ، بدرجة قليلة جدا=1) ومن ثم التقسيم على (15) والتي مثلت مجموع درجات لأهمية انفة الذكر، وبالتالي تم ترتيبها من الاعلى الى الادنى. كما تم تقدير معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين العوامل المستقلة ومعلومات المحاور المدروسة وكذلك بين المحاور ذاتها ووفق قانون الارتباط البسيط. كما تم تقدير معامل الانحدار الخطي بين المحاور المختلفة ضمن استمارة الاستبانة، وحساب معامل الثبات والصدق .

الاستنتاجات

1. الفساد يتمثل في إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويتمثل في الرشوة ، والابتزاز ، و استغلال النفوذ والمحسوبية ، و الاحتيال ، و الاختلاس.

2. يتبنى المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية، كما أنه يبذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة .

3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبين اجراءات التدقيق في الحد من الفساد

الاداري المالي

التوصيات

1. ضرورة التزام المدققين الداخليين بمعايير الأداء المهني المستحدثة في مواجهة ظاهر الفساد الاداري والمالي ، و ينبغي ان يتسم أداءه بالموضوعية والحياد والنزاهة، اذ يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي.
2. ضرورة الاستجابة المناسبة والسريعة لتوصيات التدقيق الداخلي من قبل الادارة.

3. ضرورة وجود دليل مكتوب للسياسات والاجراءات المتبعة في ادارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل موظفي التدقيق الداخلي.

4. ضرورة قيام التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية الى الادارة العليا ومناقشة نتائج التدقيق الداخلي حول احتمالية وجود الفساد الاداري والمالي مع الادارة العليا وابلاغ الجهات المختصة في حال وجوده في المصرف .

5. ضرورة تأهيل موظفي التدقيق الداخلي علميا وعمليا من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية، بما يؤدي إلى تفهمهم للعمل الرقابي وطبيعة العمليات المالية التي قد تشكل بيئة الفساد المالي وإعادة تأهيل المدققين باستمرار لمواكبة آخر المستجدات في معايير الدقيق الداخلي ورفع من مستوى الكفاءة المهنية بما يضمن الحد من الفساد الاداري والمالي في المصرف.

**المصادر**

**اولا : الكتب والوثائق العربية**

1 – الثمري ، هاشم ، الفتلي ، ايثار 2001 الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية ، دار اليازوري للنشر

و التوزيع الأردن

2– جمعة، احمد حلمي، 2000، المدخل الحديث للتدقيق الحسابات ، دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان

3– دليل الاسوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد (2003) ، صادر عن المنظمة الاسيوية لهيئات الرقابة العليا ( الاسوساي ) دولة الكويت – ديوان المحاسبة – الطبعة الثالثة.

4 دليل سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي 2013 ، ديوان الرقابة المالية . 5– الذنيبات، علي عبد القادر ،(2010) تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، الأردن : المكتبة

الوطنية، الطبعة الأولى.

6– الضمور، عدنان محمد ،2014 الفساد الاداري والمالي كأحد محددات العنف في المجتمع : دراسة مقارنة ، دار ومكتبة

الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

7– عبود، سالم محمد ، 2008 ظاهرة الفساد الاداري والمالي. ط 1 ، بغداد: دار الدكتور للعلوم. 8– نظمي ، إيهاب العزب ، وهاني ، (2012) تدقيق الحسابات الاطار النظري، دار وائل للنشر. الطبعة الأولى.

**ثانيا : البحوث والرسائل والمجلات والدوريات**

1- برغل، لينا مصطفى 2015، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن

2- بغدود ، راضية، وصبايحي ، نوال: 2007 دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، مداخلة مقدمة

إلى المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم".

3- البكوع، فيحاء عبد الخالق، والعلي منهل ،مجيد، والأفندي، أرسلان إبراهيم، 2009 ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير

الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي: دراسة محاسبية تحليلية ، مجلة بحوث مستقبلية.

4- حمد ، منى كامل ، 2016 ، دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والداري

5- حمني ، حورية 2006 آليات" رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها – حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة.

خميسي بن رجم محمد ، حكيمة ، حليمي 2012 ، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي

و الاداري ، جامعة محمد خيضر – بسكرة . سعداني ابراهيم احمد ، 2008 ، دور حوكمة الشركة والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني ، المعهد

7- الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة .

8 – عطاطرة ، أيمن فتحي ، 2018 ، دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية الفلسطينية

9 – الغالي، بوخروبة ، بلقاسم ، دواح 2019 دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية – دراسة عينة من المصارف لوالية مستغانم.

10 – اللوزي، خالد محمد 2013 ، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان ،

الأردن

11 – المدلل، يوسف ، 2007 ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة

الاسلامية غزة.

12 – المطيري خلد سلطان ، 2012 ، قواعد السلوك وادأب مهنة التدقيق واثرها على جودة مهنة التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية ، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط .

13 – ناصر ، أنور عباس ، 2018 ، دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري

ثالثا : المصادر الاجنبية ومواقع الانترنت

1- Institute of Internal Auditors IIA, "cod of ethics and standards for the professional practice of Internal Auditing" 2004 http//www.the ila,org.

2- Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2012), Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA 3-- Ezekiel Olukayode, 2019, Effect of Internal Audit Quality on Corruption in Nigeria Public Sector.

4- Georgios L. Vousinas, 2016,The critical role of Internal Auditing in addressing bank fraud: A conceptual framework

5- áélét, áshis-(http://www.transparency.org-)